الصباح الاقتصادية
12
العدد 1967 - السنة السابعة
الأحد 26 ذو القعدة 1435 - الموافق 21 سبتمبر 2014
Sunday 21 September 2014 - No.1967 - 7th Year

بمشاركة 40 شركة تقدم جميع أنواع العقارات محلياً وخليجياً

«إكسبو سيتي» تطلق معرض العقارات الكويتية والدولية غداً

أنهت شركة «اكسبو سيتي» لتنظيم المعارض والمؤتمرات استعدادها لإطلاق معرضها العقاري السنوي وهو الحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق معرض العقارات الكويتية والدولية والذي سيقام غدا في فندق الريجنسي ويستمر حتى 25 سبتمبر بمشاركة 40 شركة عقارية محلية وخليجية تقدم مشروعات متميزة وأغلبها يقدم للمرة الأولى في السوق الكويتي. وسيقدم المعرض تشكيلة كبيرة من العقارات والاراضي والفلل والشاليهات محليا وخليجيا، بتسهيلات وبأسعار مميزة تتناسب مع كافة الشرائح للمستثمرين الكويتيين والباحثين عن الاستثمار في العقار.

وقد استعدت الشركة لإنطلاق المعرض واستقطاب الشركات العقارية المتميزة في السوق العقاري لضخ مشروعات كبرى وجديدة في السوق الكويتي.

وأعلن المدير التنفيذي في الشركة إيهاب زكري ان الشركة ستقدم بإخراج المعرض بالشكل المطلوب والمتميز وتذليل الصعاب كافة من أمام الشركات المشاركة، ولاسيما أرضاء زوار المعرض وتقديم كافة متطلباتهم العقارية تحت سقف واحد ومميز.

إيهاب زكري

ولفت زكري إلى ان معرض العقارات الكويتية وخلال دورته الحالية يشارك فيه 40 شركة عقارية تخوضه بمجموعة مشاريع مميزة تطرح لأول مرة في السوق الكويتي وستساهم في استقطاب شريحة كبيرة لزوار المعرض.

وأكد زكري ان إقامة معرض «العقارات الكويتية والدولية» في هذا التوقيت اختيارا مناسبا للغاية كون ان ذلك التوقيت يعتبر من ضمن افضل التوقيتات التي تفضلها الشركات العقارية والمستثمر الكويتي لشراء العقارات سواء العقارات المحلية او الخليجية او العالمية.

«داون تاون» تطلق مشاريع في لندن، وصلالة ومسقط خلال معرض العقارات الكويتية والدولية

أكد زكري أن السوق الكويتي دائما متعطش للمعارض العقارية المتميزة التي تقدم منتجات عقارية مناسبة لكافة الشرائح والتي تساهم في توفير العديد من الفرص الاستثمارية المجدية سواء بالنسبة للمواطن العادي او المستثمر الكبير.

وقال زكري ان المعرض الحالي يضم نخبة ممتازة من الشركات العقارية المحلية والخليجية وسيقدم فرصا عقارية متنوعة تتناسب مع ظروف المرحلة الحالية والتي تتطلب وجود افضل الأسعار والمساحات والمشروعات بشكل عام، وذلك أن بعض الشركات ستقدم منتجات الصكوك، وبعضها الآخر سيقدم منتجات

أيوب الصفار

عقارية وسياحية متنوعة.

"داون تاون"

من جانبها أعلنت شركة داون تاون العقارية عن مشاركتها بالحدث العقاري الأكبر والأبرز في الكويت على الإطلاق من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات.

وقال عضو مجلس الإدارة والمدير العام في الشركة م.أيوب الصفار في بيان صحافي أن الشركة ستشارك في المعرض بمشاريع مميزة منها مشروع حي العريض في جنوب العاصمة الرياض بمساحات تبدأ من 400 متر مربع، كما ستقوم أيضا على تسوق واحدة من أضخم المحافظ العقارية في لندن بشراكة كويتية بقيمة تصل إلى 25 مليون دينار.

واضاف " مشاريع لندن عبارة عن تسويق شقق في ارقى الأماكن الحيوية بسنتر لندن في مناطق مختلفة منها مايفير وبيزووتر واكسفورد ستريت وميدافيل". ولفت الصفار إلى أن تسليم هذا المشروع فوري والتسجيل عن طريق أشهر مكاتب المحاماة في لندن . في حين أن الشركة ستقوم أيضا على تسويق مشروعين لشقق التمليك في عمان بتكلفة 10 مليون دينار.

وأشار الصفار إلى أن مشروع الأول في صلالة هو مشروع "جاردن هاوس" في منطقة عوقد الجنوبية ذات الاطلالة البحرية.

واضاف " المشروع الثاني هو مشروع "معبيلة أفينيو" في العاصمة مسقط بمنطقة المعبيلة، حيث أن جميع الوحدات تتميز بالخدمات مثل النادي الصحي ومواقف السيارات والحضانة والمحلات التجارية.

وأعتبر الصفار ان الشركة تقدم مشروعات مميزة ومهمة بالنسبة للمستثمرين الراغبين على اقتناص فرص عقارية جديدة وفريدة من نوعها، داعيا الجمهور التعرف على المشاريع المطروحة خلال فترى المعرض.

مؤتمر «جيبكا»: المغذيات ستمثل الأفق الجديد في قطاع الأسمدة الخليجية

جانب من المؤتمر

أشار خبراء القطاع المشاركون في النسخة الخامسة من مؤتمر «جيبكا» السنوي للأسمدة، والذي ينظمه الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات «جيبكا»، إلى أن الأسمدة القادرة على سد النقص في المواد المغذية ستمثل فرصة استثنائية رئيسية للشركات المنتجة للأسمدة في منطقة دول مجلس التعاون.

وتعليقا على ذلك قالت إيسين ميتي، رئيس الجمعية الدولية للأسمدة «يتعين على شركات إنتاج الأسمدة في منطقة الخليج النظر في عمليات التدعيم بالمغذيات الدقيقة، لأن هذه الخطوة هي الأمثل لضمان جودة وكمية العائد الغذائي في الدول المتطورة والنامية على حد سواء. ويعتبر التدعيم بالمغذيات الدقيقة، والذي يشتمل على إضافة مواد مغذية أساسية كالزنك، حلا بسيطا ومستداما وذي تكلفة معقولة، يساعد في القضاء على مشكلة النقص في المواد الغذائية على المستوى العالمي».

وأشارت ميتي إلى أن حوالي ملياري شخص في مختلف أنحاء العالم يعانون من نقص الزنك، حيث تتسبب هذه الحالة بوفاة 1.5 مليون طفل، نتيجة عدم احتواء وجباتهم على هذه المادة المغذية. وأردفت أن شركات الأسمدة التركية قد تيقنت لهذه المشكلة وعملت على حلها من خلال إضافة مادة الزنك إلى المنتجات، وهي خطوة ساعدت في سد حاجة الأطفال من هذه المادة، وحققت فوائد اقتصادية بقيمة 150 مليون دولار، وساهمت في زيادة عائد المحصولات بنسبة 500%.

وستساهم عمليات التدعيم بالمغذيات الدقيقة في توفير فرصة استثنائية للارتقاء بالابتكار وتوطيد العلاقات التجارية وترسيخ الاستقرار الاقتصادي. واختتمت ميتي حديثها بالقول: «سيكون لشركات إنتاج الأسمدة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي دور بالغ الأهمية للعبه تبعا لحجم صادراتها الهائل».

في العام 2013، قامت شركات إنتاج الأسمدة في منطقة الخليج العربي بتصنيع 42.7 مليون طن من المنتجات، وذلك بحسب تقديرات «جيبكا». وقد تم تصدير نحو 50% من هذا الناتج إلى 80 دولة.

وخلال ندوات المؤتمر، أشار المتحدثون إلى أن نقص المواد المغذية يعد من أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العالمي. وبحسب الدكتور شيري روبرتس، رئيس المعهد الدولي لدراسة المواد المغذية في النباتات IPNI، فإن نحو 842 مليون شخص من مختلف أنحاء العالم يعوزون المواد المغذية الرئيسية كالزنك والحديد والفيتامين «أ».

وقال الدكتور روبرتس في هذا السياق: «إن واحدا من بين كل 8 أشخاص يخلد إلى النوم كل ليلة وهو جائع، وبالمقابل، فإن 1.4 مليار شخص يعانون من السمنة، فيما يتم تصنيف 500 مليون شخص على أنهم بدناء. نحن نعيش بالفعل في عالم مليء بالمتناقضات».

وفي ظل توقعات العلماء والتي تشير الى ان الأسمدة ستكون مسؤولة عن 40 إلى 60% من عائد المحاصيل في المستقبل، يرى الدكتور روبرتس أن الأسمدة ستلعب دورا جوهريا في إطعام مليارات الناس خلال العقود المقبلة. واختتم حديثه بالقول: «سيكون للتعزيز المستدام للأسمدة، وهي الطريقة التي ستساعد في زيادة عوائد المحاصيل من الأراضي الزراعية الحالية بأسلوب مسؤول بيئيا، دور هام ليلعبه في المستقبل القريب».

ومن جانبه قال الدكتور عبد الوهاب السعدون، أمين عام «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات»: «بعد قطاع الأسمدة في الخليج قطاعا ذو صفة تصديرية، وقد شهد خلال الفترة الأخيرة معدلات نمو عالية ومنتظمة، حيث أظهرت الأرقام خلال العام 2013 زيادة بنسبة 4% في الطاقة الإنتاجية عن العام الذي سبقه، وهي نسبة نمو استثنائية، على اعتبار أن قطاع الأسمدة العالمي نما بنسبة لم تزد عن 1.7% خلال الفترة ذاتها. ومع أن النظرة المستقبلية تتسم بالإيجابية، إلا أن على الشركات المنتجة للأسمدة في الخليج العربي أن تركز على التوجه الابتكاري، وذلك ليس فقط بهدف تحقيق زيادة بالعائد، ولكن من أجل المساهمة بتوفير الفائدة الحقيقية للملايين من الناس ممن يعانون نقص بالتغذية السليمة».

استضاف مؤتمر «جيبكا» السنوي الخامس للأسمدة أكثر من 300 موفد من 35 دولة، وشارك في ندواته أكثر من 21 متحدثا زودوا الحضور برؤاهم وأفكارهم حول تحليل العرض والطلب من كبرى الأسواق العالمية.

موديز: توقعات ببقاء السجلات الائتمانية لدول «الخليج» مرنة بالفترة المقبلة

قالت وكالة «موديز» إن السجل الائتماني السيادي لدول مجلس التعاون الخليجي من المرجح أن يبقى مرناً من الناحية الاقتصادية والسياسية خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى أن الصراعات السياسية التي تشهدها المنطقة من المتوقع أن يكون لها تأثير طفيف في هذه الدول.

وأضافت «موديز» أن تأثير الأزمات الإقليمية منذ حرب العراق على أداء الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي كان محدودا، ولم يعق التحسن في الجدارة الائتمانية للدول الأعضاء.

وأشارت إلى أن الفوائض المالية والخارجية التي تتمتع بها دول الخليج ساهمت في إبقاء الدين الحكومي عند مستويات منخفضة، كما أدت إلى تراكم كبير للأصول التي تتملكها الحكومات في الخارج منذ العقد الأول من الألفية الجديدة، الأمر الذي أدى إلى رفع الملاءة المالية لدى الحكومات ضد الأزمات المالية في القطاع العام وميزان المدفوعات.

ومن الناحية الاستثمارية، تمول معظم الكيانات المملوكة لحكومات دول مجلس التعاون مشاريعها التنموية من خلال الديون، وفي حال تدهور ظروف أسواق التمويل، فإن هذه الكيانات سوف تتلقى الدعم المالي من الحكومات التي تتمتع بموارد مالية وافرة، هذا إضافة إلى أن الكيانات الحكومية لديها قاعدة ديون أكثر تنوعاً مما كانت عليه قبل العام 2008، وذلك يشمل السيولة العالية في الأسواق المصرفية المحلية، التي ستساهم في توفير التمويل البديل، للتعويض عن التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

الإصدار الأول لصكوك حكومة جنوب إفريقيا بتغطية تجاوزت 4 أضعاف القيمة

المرزوق: «بيتك الاستثمارية» تقود الإصدار السيادي الأول لجنوب إفريقيا بقيمة 500 مليون دولار

نتطلع إلى بناء تشريعي يجعل الكويت مركزاً عالميا لإصدارات الصكوك وتسويقها

حمد المرزوق

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي "بيتك" حمد عبدالمحسن المرزوق ان قيادة مجموعة "بيتك" من خلال شركته التابعة "بيتك الاستثمارية" لعملية إصدار أول صكوك سيادية لجمهورية جنوب افريقيا بقيمة 500 مليون دولار يؤكد ريادة "بيتك" وقدرته على فتح اسواق جديدة وجذب عملاء متميزين إلى منتج الصكوك سواء حكومات او شركات، مشيرا إلى ان جمهورية جنوب افريقيا من اكثر الدول المصدرة للسندات التقليدية وتحولها نحو الصكوك كبديل استراتيجي سيكون له اثار اقتصادية واسعة ويساهم في تنويع مصادر التمويل على مستوى القارة الأفريقية بالنظر إلى المكانة التي يحتلها اقتصاد جنوب افريقيا وتداخله مع الدول المجاورة.

وأضاف المرزوق في تصريح صحفي بان "بيتك" في هذه الصكوك قام بأكثر من دور، فعلاوة على قيادة عملية الترتيب والترويج، ساهم في تقديم الدعم الفني والخبرة المتميزة التي مكنت حكومة جنوب أفريقيا من تعديل بعض القوانين والتشريعات الداخلية حتى يتم إصدار مثل هذه الصكوك والموافقة عليها من النواحي القانونية والضريبية ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث إنها المرة الأولى التي تخوض فيها مثل هذه التجربة،معربا عن ثقته في الأثر الجيد الذي سوف تتركه من خلال بناء الهيكل التشريعي الذي يمكن من إصدار المزيد من الصكوك السيادية في جنوب أفريقيا بالإضافة إلى توفير الطريق للشركات والمؤسسات الجنوب أفريقية للدخول في هذا المجال. كما أكد النجاح الكبير في تغطية قيمة هذه الصكوك حيث تجاوز الطلب على الاكتتاب في الإصدار قيمة 2 مليار دولار، هي شهادة من قبل الجهات والمؤسسات المالية والاستثمارية المشاركة في هذه الصكوك والتي تجاوزت 130 جهة مالية إقليمية وعالمية على ثقتها في قوة ومتانة الاقتصاد الجنوب أفريقي.

وحول جهود تسويق الصكوك قال المرزوق إن "بيتك" الاستثمارية نجحت مع البنوك المنظمة الأخرى «بنك بي إن بي باريبا وستاندرد بنك» في تغطية قيمة الصكوك باربعة أضعاف المبلغ المطلوب، حيث جرى ترتيب لقاءات مع مستثمرين في أوروبا واسيا والشرق الأوسط والخليج العربي. وقد ركز ممثلو حكومة جنوب افريقيا خلال حملتهم الترويجية لهذه الصكوك في الخليج العربي على دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والتي استحوذت على أكثر من 50% من إجمالي قيمة الاصدار، وأعرب المرزوق عن تطلعه في أن يتم تيسير المزيد من التشريعات والإجراءات للسماح بتسويق مثل هذه المنتجات في الكويت وجعلها احد المراكز المالية العالمية

الصفقة تعتبر انفتاحاً على السوق الإفريقي الواعد وتمهد لإصدارات جديدة في دول أخرى

وتوفير البنية التحتية لهذا المنتج المالي المتميز الذي يحظى بقبول وتوسع عالمي كبير، حيث تتوافر الإمكانيات الفنية والمادية والخبرات البشرية للمؤسسات الكويتية الرائدة التي تمكنها من تحقيق مثل هذا الهدف.

وأوضح المرزوق بأن الصكوك التي تم إصدارها لصالح حكومة جنوب أفريقيا هي أول صكوك سيادية على مستوى القارة، والثالثة من نوعها لدولة غير إسلامية بعد الصكوك التي أصدرتها المملكة المتحدة وهونج كونج مؤخرا، وقد تم استخدام أصول ملموسة لإصدار هذه الصكوك مما منحها تصنيفا ائتمانيا استثماريا من قبل وكالات التصنيف العالمية الكبرى وهي موديز وفيتش وستاندرد اند بورز. هذا وسيتم إدراج هذه الصكوك وتداولها في سوق لوكسمبورج للأوراق المالية مما سيمكن المستثمرين من التعامل مع هذه الصكوك و شرائها وتداولها. وتستحق هذه الصكوك بعد 5 سنوات وتسعة شهور من تاريخ الإصدار وبعائد ثابت يعادل 3.9 % مما يعطي المستثمرين عائدا جيدا خلال مدة الاستثمار.

وأكد المرزوق استمرار جهود مجموعة "بيتك" في إصدار المزيد من الصكوك للحكومات والشركات حول العالم بما يعزز من دور ومكانة هذا المنتج الذي يعد البديل الشرعي للسندات ويساهم في توفير التمويل للعديد من المشاريع بأسلوب مبتكر وآليات ميسرة، مما يعزز من دور الصيرفة الإسلامية في المشاركة في المشاريع الكبرى والمساهمة في جهود التنمية في مختلف المجتمعات.

وكان "بيتك" قد اعلن مؤخرا عن المشاركة في ترتيب صكوك سيادية تبلغ قيمتها 750 مليون دولار ومدتها 10 سنوات كأول اصدار سيادي لإمارة الشارقة، وبلغ إجمالي الطلب على هذه الصكوك 7.8 مليار دولار أمريكي، بما يمثل 10 أضعاف القيمة المصدرة، وشهدت إقبالا من أكثر من 250 مؤسسة مالية إقليمية وعالمية، مما يعكس الاهتمام المتزايد بمجال التمويل الإسلامي كمصدر سيادي للتمويل.

فهد العازمي يهاجم موقف «أوريدو» من الموظفين الكويتيين

فهد العازمي

صرح فهد سعود العازمي- أمين سر نقابة العاملين بشركة إيكويت وسكرتير العلاقات الخارجية بالاتحاد العام لعمال الكويت بأن النقابة تلقت خبر تسريح ما يزيد عن مئتين وخمسين موظفا كويتيا في شركة اوريدو للاتصالات بالصدمة والذهول ، وألمح العازمي بان هذا القرار «المرفوض» وغير المبرر وظيفيا وإنسانيا، لم تكن تجرؤ عليه الشركة إلا في ظل علمها بأنها فوق المحاسبة أو العقاب من الدولة ، خصوصا وأن ما تم من قبل الشركة سبقة محاولات سابقة ، حيث قامت بفصل وتسريح بعض الموظفين سابقا ولم تتحرك الدولة أو أي جهة للمساءلة أو الحماية ، لتفاجئ اليوم بقيامها باستكمال هذه «المأساة» الحقيقية لهذا العدد الضخم من الموظفين.

وتابع العازمي- تثبت الأوضاع يوما بعد يوم أن العمالة الوطنية في شركات القطاع الخاص لا تتمتع بحماية أو غطاء قانوني وتشريعي «قوي» يحد من الظلم والتعسف الذي يطالهم من أصحاب العمل والمصالح ،بحجج تقليل التكلفة وإعادة الهيكلة ، مؤكدا أنه وفي ظل غياب الردع و الحساب ، سيظل الموظف الكويتي في مختلف الشركات والمؤسسات الخاصة رهن هذا المصير المظلم.

متابعا- أنه وبعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم في العام 2008 والتي هددت مصائر آلاف الموظفين في شركات القطاع الخاص ، كان يجب على أعضاء مجلس الأمة دفع الحكومة وإلزامها بالتحرك السريع لحماية العمالة الوطنية الكويتية وإصدار قوانين وتشريعات تحمي وتحصن وتضع قيود للحد من عمليات التسريح والفصل والاستبعاد ، لكن للأسف لم يحدث.

وتساءل العازمي .....ما مصير هؤلاء الموظفين ؟ إذا ما رفضت الشركة أوالدولة ايجاد البدائل الوظيفية لهم ؟ وكيف ستكون أوضاعهم وأسرهم ؛ وبعضهم بات بالفعل مهددا بالسجن أوالمحاكمة إذا ما لم يستطع تسديد بعض الالتزامات المالية للبنوك وغيرها من جهات الاستحقاق ؟

وتابع بالقول" أن موظفي القطاع الخاص اليوم لهم كل الحق في قلقهم مما يجري، حيث يتخوف البعض من أن ما حدث مع الزملاء في شركة اوريدو ربما سيكون مقدمة لما يمكن أن تقدم عليه بعض الشركات الأخرى في المستقبل إذا ما لم يكن هناك مساءلة وموقف حاسم من الدولة ، خصوصا في ظل التوسع في خصخصة الشركات الحكومية ، ومن ثم قام أصحاب الشركات والمؤسسات المخصخصة بتسريح عمالتها بدعوى» تغيير السياسة وتقليل التكلفة وتحجيم المصروفات « واستكمل قائلا ...ألا يعتبر هذا تعطيل وخسارة لقدرات شبابية ووطنية كويتية تلقى بها للمجهول والبطالة وصفوف العاطلين ونحرم الوطن من الاستفادة من طاقاتهم.

وفي الختام قال العازمي- انه من منطلق المسئولية النقابية فإن نقابة إيكويت تدعو كل أصحاب القرار في هذا الشان وكذلك أعضاء مجلس الأمة لتحمل مسؤولياتهم والتحرك السريع والفاعل لاحتواء القضية التي نعتبرها «أزمة عمالية ذات أبعاد إنسانية» ، داعيا لاتخاذ إجراءات سريعة وعقوبات رادعة ضد كل من يتلاعب بمصير ثروة الوطن البشرية من «أبناءة الكويتيين»